

مراجعة «شاملة»

أثر «العمالة السورية» باق

بعد انتهاء الوصاية وخروج الجيش السوري من لبنان تفاقمّت المشكلة أكثر ولم يعد هناك ما يمنع شرائح بعينها من اللبنانيين من التعرّض للسوريين باستمرار. تفاقمت هذه الموجة مع انحسار الطفرة الاقتصادية التي أنتت بالحريبي الأب إلى الحكم، فأصبحت الكتلة العمالية السورية في لبنان «من دون عمل» تقريباً، أو لنقل إنها لم تعد تحدث التراكم المطلوب وترجم ذلك عملياً عبر انحسار «القطاع العقاري» التي ميّزت حقبة التسعينيات من القرن الماضي وسمحت باستيراد العمالة السورية ضمن شروط متفق عليها مع نظام الوصاية. انتهاء هذا الدور الاقتصادي ترك السوريين الفقراء في لبنان من دون حماية، وأجبر جزءاً كبيراً منهم على العودة إلى سوريا خوفاً من موجة القتل والاعتداءات التي طاولتهم عقب اغتيال رفيق الحريري وباقي السياسيين من فريق 14 آذار. كان لبنان في هذه الفترة «مستقراً اقتصادياً» رغم وطأة الأحداث السياسية، ولكنه في الواقع استقرار شكلي فقط، فالوظيفة التي أعاد الحريري الأب إنتاجها للبلد بعد اتفاق الطائف انتهت بالخروج السوري من لبنان،

والأموال الطائلة التي صرفت على الاعمار والعقارات أصبحت مجمّدة في ظل التغيير الذي طاول البنية الطبقة للعمال. لم تعد دورة رأس المال كما كانت، وهاجر الكثير من أصحاب العقارات الكبرى إلى الخليج أو الغرب، وأصبح الوسط التجاري في بيروت الذي كان دزة تاج الحقبة الحربية في مكاناً مهجوراً لا يستطيع حتى «الأغنياء» ارتياده. لم يحدث هذا بمحض الصدفة، فلبنان من دون دور اقتصادي وظيفي «لا يساوي شيئاً» تماماً مثل دول الخليج، وهذا الدور أصبح معطلاً في غياب اليد العاملة التي تستقطب الرساميل المحلية والأجنبية، وتحزّك الدورة الاقتصادية المعتمدة على قطاع الخدمات. وبما أنّ النظام في لبنان لا يستطيع الاستمرار من دون وجود عمالة رخيصة، فقد أعاد استقطابها بعد اتفاق الدوحة عام 2008، ولوحظ في هذه الفترة انخفاض حوادث التعرّض للسوريين في المناطق اللبنانية، مع أنّ حمايتهم لم تعد جزءاً من المنظومة. في الأعوام الثلاثة الفاصلة بين اتفاق الدوحة وبداية الاحتجاجات في سوريا استعادت الدورة الاقتصادية في لبنان عافيتها، وتحذت المراهنة على تسوية إقليمية تحفظ للبلد دوراً معقولاً في ظلّ المتغيرات الدولية العاصفة. تأكدت في هذه الفترة العلاقة الوطيدة بين ازدهار المرافق الخدمية في لبنان وبقاء اليد العاملة السورية فيه، وخصوصاً بعد تخلي النظام هنا عنها، على اعتبار أنّ وجودها في لبنان يسمح بالاستفادة من عوائدها، ولا يتيح لها العودة بأي شكل إلى البلد!

التحول الكبير بعد عام 2011

وما حصل بعد ذلك لم يكن متوقّعاً أبداً. فقد عاد جزء من العمال إلى سوريا للمشاركة في الاحتجاجات العارمة ضدّ السلطة أملاً في حدوث تصحيح ما في الدورة الاقتصادية النهائية التي كان تستثنيهم من أرباحها وتقذف بهم إلى جوف النظام اللبناني. لكن هذه العودة لم تطل، وسرعان ما شدّوا الرحال مجدداً إلى لبنان بعد الاستماتة التي أداها النظام في تحطيم البنيات الاجتماعية المنتفضة ضدّه، ومنعها من الوصول إلى حضنتها الفعلية من الثروة (حصلت قيادات المسلّحين على ما يماثل هذه الحصة لاحقاً من قطر والسعودية، ثم استحوذت عليها بالكامل تماماً كما يفعل النظام، مانعة الطبقات الشعبية التي ثارت ضدّ السلطة من الحصول على أي شيء سوى الفتات). هذه المرّة لم تكن العودة إلى

لبنان بغرض العمل فقط، فمن عاد بعد مشاركته بالاحتجاجات وملاحقته أمنياً من جانب السلطة اصطحب عائلته معه، وتحول إلى لاجئ يطلب فضلاً عن العمل والمأوى العيش، وهو ما قاد عملياً إلى تغيير كبير في البنية الاجتماعية للوجود السوري المدني في لبنان. أصبح وجود العائلات هنا هو الطاغى وازدادت مع حضورهم الأعباء على هذه الشريحة الاجتماعية التي لم تعد تكتفي بعملها وحده، وباتت تعتمد على المساعدات التي توفرها الأمم

لبنان من دون دور اقتصادي وظيفي «لا يساوي شيئاً» تماماً ملك دول الخليج

المتحدة عبر مؤسساتها العاملة في لبنان. أسهم ذلك في حدوث «طفرة اقتصادية» مرتبطة بالجوء، و«تدفقت الأموال» على منظمات الإغاثة التي تعمل مع اللاجئين والنازحين السوريين، وهذا ما ساعد في توسيع شبكة المستفيدين من المساعدات. لم يعد الفقراء بهذا المعنى وحدهم في الساحة، وازدادت بشكل ملحوظ أعداد السوريين المنتمين إلى الطبقة الوسطى، وهو تغيير لم يكن ممكناً قبل الأزمة، فالوجود السوري في لبنان كان مرتبطاً بطبيعة النشاط الاقتصادي في سوريا الذي كان يقذف بالفقراء خارجاً ويحافظ على وجود الطبقة الوسطى والأغنياء في الداخل. انتهاء هذه الدورة انعكس سلباً على نمط حياة الطبقة الوسطى ودفع بأعداد متزايدة منها إلى «الانتقال إلى لبنان» إمّا كنازحين أو كعابرين إلى مطاراته في انتظار بطاقة اللجوء إلى أوروبا أو كندا أو... الخ.

هذا الوجود الكثيف لأبناء وبنات الطبقة الوسطى السورية في لبنان أحدث ما يشبه «صدمة ثقافية» «لشرائح واسعة» من اللبنانيين، فالصورة النمطية التي كانوا يتداولونها عن السوريين لم تعد في ظلّ هذا التغيير تعمل كما يجب، وبالتالي بات فهم ما يحدث «صعباً عليهم» في ظلّ كلّ هذه المتغيرات. وحده النظام كان يعرف ما يجب فعله، فهو بحكم وظيفته يستفيد دائماً من المتغيرات، ويستطيع التأقلم مع أيّ طارئ اقتصادي في سوريا أو جوارها. وفي حالتنا الآن انعكست التدفقات النقدية تماماً وأصبحت قطاعات السياحة والعقارات والبنوك تعتمد اعتماداً كلياً على السياح

السوريين والأردنيين والعراقيين من الأغنياء وأبناء الشرائح العليا من الطبقة الوسطى. تراخى الحضور الخليجي لمصلحة هؤلاء أجبر النظام على تعديل سياساته، فلم يعد الاستثمار في العقارات أولوية بالنسبة إليه، وأصبح الطلب على السياحة والمرافق التجارية الاستهلاكية هو الأساس. بهذا المعنى لم تعد العمالة السورية الرخيصة المرحلة الحالية، وبات وجودها مرتبطاً بتزايد الطلب على قطاعات معيّنة ومحدودة، أما القطاعات الأخرى التي يتزايد الاتكال عليها حالياً فهي التي تعتمد اعتماداً مباشراً على الرساميل السورية الهاربة من الحرب أو الباحثة عن نمط حياة «لم يعد موجوداً في سوريا». وهو ما يفسّر الإجراءات الجديدة المتبعة على الحدود بين البلدين، ومعظمها إن لم يكن كلها محابية للأغنياء وطاردة للفقراء.

خاتمة

والحال أنّ النظام بهذه الإجراءات إنما يفوّت عليه وعلى اللبنانيين «فرصة تاريخية» لإحداث تعديلات في سياساته تتلاءم والمتغيرات التي طرأت على البنية الطبقة للمجتمع اللبناني والسوري. فالسوريون الآن والى أن تنتهي الأزمة وتعود الدورة الاقتصادية في سوريا كما كانت (لا أحد يأمل بدوام اعتمادها على النهب طبعاً) أصبحوا «جزءاً لا يتجزأ» من المجتمع اللبناني، ولم يعودوا فقط مجرد عمالة موسمية يمكن التلاعب بها والاستفادة منها على حساب الغالبية العظمى من فقراء لبنان. هذه الحقيقة تفرض عليه تعاملًا مختلفاً مع وجود السوريين في لبنان، فهؤلاء سواء أحببنا الأمر أم كرهناه هم المحرك الرئيسي «للنمو» في هذا البلد، والاعتماد عليهم كقوة عمل لا يجب اعتباره عبئاً على المدى الطويل. ولا أقصد بهذه القوة الأغنياء وأبناء الطبقة الوسطى، فأولئك الناس سيعودون يوماً ما إلى سوريا تاركين لبنان يتخبط في أزمته، في حين أنّ الفقراء الذين أوصدت الأبواب في وجوههم، واعتبروا كبش محرقة هذه المرحلة هم وحدهم من يضمن حدوث تراكم اقتصادي فعلي (لا صوري كما هي الحال الآن) تستفيد منه مختلف الطبقات في لبنان. النظام نفسه أقرّ بذلك سابقاً، وأنّ لم يفعل مجدداً عبر اعتماد وسائل أقلّ استغلالاً وأكثر استجابة للواقع ومتغيراته فسيصبح وجوده نفسه على المحك.

* كاتب سوري



بين

تستعر، وغزة محاصرة بالمال السياسي العربي والدولي، و«الوفاق» الفلسطيني يلفظ أنفاسه ما قبل الأخيرة. فاي قفزة في الخلاء تلك إلى مجلس الأمن؟ مواجهة التوجه لمجلس الأمن بأسئلة صريحة تثير حساسية مفرطة لدى السلطة الفلسطينية، وهذا ما فجرته اعتراضات الفصائل الفلسطينية على المشروع ناهيك عن الشعب الفلسطيني الذي لم يستشر تاريخياً بالقرارات المصرية وغيرها.

أوله تلك الملاحظات

بعد أوسلو وتفريعاته ومملكة الاستيطان في الضفة والقدس ما الذي تبدل في المشهد الدولي والعربي المنشغل بقضاياه في عالم الانقسامات السياسية والتكتلات الدولية؟ لم تقدم السلطة الفلسطينية خلال أكثر من عقدين نماذج سياسية تخرجها من إطار التفاوض ومحدداته الدولية المنحازة للكيان الصهيوني.

انتهجت السلطة خياراً وحيداً هو التفاوض ولاحقت كل أشكال المقاومة في الضفة الغربية ولم تبق خياراً إلا المواجهة الشعبية التي تقمّع بالرصاص من قبل الاحتلال. الولايات المتحدة الأميركية وفي أوج

خلافاتها مع نتنياهو لن تمر أي قرار لا يخدم مشروعها الكولونيالي في المنطقة. العالم العربي ممثلاً بدول قطرية معظمه تحل من قضية فلسطين التي اختارت قيادة منظمة التحرير شعار با وحدنا، وهي من أسهم في انفكك بعض الأنظمة عن فلسطين. ليغدو الصراع فلسطينياً، إسرائيلياً. عوامل القوة بالوحدة الفلسطينية تجرت بتوجه السلطة للتعاون والتنسيق الأمني وفق اتفاقية أوسلو ما وضع المقاومة في دائرة الملاحقة والاعتقال (جنين ومخيمها نموذجاً).

العدوان والحرب على غزة لم يفتحوا النوافذ الموصدة مع فصائل المقاومة الفلسطينية جميعها وليس فصياً أو حركة بعينها، وحوارات القاهرة من 2005 وما قبل شاهد عيان.

لم يأخذ رأي الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، ودائماً يشعر أنه في تداخل المواقف يزايد باسمه.

السلطة بلا احصنة تُسرج

ليس هناك كعب أخيل، فالمقتل في السياسة اليومية التي أحجمت عن قراءة التحولات التي أمت بالقضية الفلسطينية وجعلتها

ورقة كالحة في جامعة دول عربية تكالبت للتحصل من عبثها. كان ذلك في مؤتمر القمة في بيروت 2002، لتقفز على الطاولة مبادرة «السلام» العربية «أوسلو 2» مسقطة حق العودة لشعب اقتلع من أرضه واعتصبت أحلامه وأيامه الفلسطينية. وأولى نتائجها كان حصار الشهيد ياسر عرفات في رام الله وانفضاض قرار العرب الرسمي عنه.

حين انتصرت فينتنام لم تنتصر على طاولات التفاوض في باريس

حوصر الشهيد ياسر عرفات لأنه رفض الإملاءات الأميركية - الصهيونية، ودعم خيار الكفاح المسلح بعد أن حاصره أوسلو الذي هُشم الجسد الفلسطيني. المرحلة التي تلت استشهاد ياسر عرفات لم يأخذ منها سوى التفاوض ومن ذات البوابة الأميركية.

لا أحصنة إذا تُسرج عليها السلطة قرارات

مواجهة في غياب برنامج سياسي - كفاحي يحدد أوليات الشعب الفلسطيني، ولم يطلب إلا ساحة للمواجهة جتريتها بصور عارية. وأصبح قُدمراً ومتماراً ل«المشروع الوطني» كل من يحرص ويدعو إلى انتفاضة ثالثة. وهناك من لا يريد أن يقرأ أن الاحتلال يردد يومياً أن أي خطوة سياسية من جانب واحد للسلطة تعني الدمار لها ولؤسوساتها. وخطة التوجه إلى مجلس الأمن هي الأكثر تفجراً، على حد تصريحات القادة الصهاينة. أميركا تؤكد ذلك، فلم كل هذا التشبث بمفاتيح المقاطعة؟ والاحتلال لن ينتظر قرارات فك التنسيق فحجته ملبئة بالبدائل.

حين انتصرت فينتنام لم تنتصر على طاولات التفاوض في باريس إنما انتصرت في الميدان، والسفير الأميركي متراجع في الهواء ليحني رأسه من رصاص النوار.

مشروع القرار المقدم لمجلس الأمن خطوة في الفراغ ما لم يأخذ إرادة شعب فلسطين وحقوقه التاريخية في كل فلسطين، وهو لم يزل يقاوم من أكثر من مئة عام... ويردد جبل تلو الآخر: فلسطين كامل التراب الوطني.

* إعلامي وكاتب فلسطيني